مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٠٤

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوبونغ – نتيري	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد ريوس سانشيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): لقد حذرت في إحاطات متكررة من مخاطر التصعيد العسكري في سورية. وأنا هنا شخصيا اليوم لأبلغ مجلس الأمن بحدوث ديناميات تصعيدية، وهذا أمر خطير ومثير للقلق.

فمنذ شهور عديدة، نشهد زيادة بطيئة في الضربات المتبادلة بين "قوات سوريا الديمقراطية"، من جهة، وتركيا وجماعات المعارضة المسلحة، من جهة أخرى، في جميع أنحاء شمال سورية مع امتداد العنف إلى الأراضي التركية. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد أسبوع من التفجير الرهيب في اسطنبول، الذي نسبته تركيا إلى "وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني" – وهو ادعاء نفته "قوات سوريا الديمقراطية" – أطلقت تركيا ما أسمته "عملية المخلب – السيف".

وأصابت الغارات الجوية التركية على الفور عددا كبيرا مما وصفتها تركيا بأنها أهداف لـ"وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني" في جميع أنحاء شمال سورية والعراق. وتقول "قوات سوريا الديمقراطية" والجماعات التابعة لها إن بعض تلك الضربات أصابت بنى تحتية مدنية وأسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين. كما وردت تقارير عن غارات شنتها "قوات سوريا الديمقراطية" على القوات التركية والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة وداخل الأراضي التركية، وأفادت التقارير بأن بعض تلك الغارات أصابت بنى تحتية مدنية وأسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين.

وقد دعا الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد، سواء في الجو أو على الأرض. وأود أن أشدد على أنه ينبغي لتركيا والمعارضة المسلحة و"قوات سوريا الديمقراطية" وقف التصعيد الآن.

وتنطبق هذه الدعوة إلى ضبط النفس ووقف التصعيد على جميع المناطق الأخرى في سورية أيضا.

فقد شهدت إدلب حوادث مقلقة للغاية، بما في ذلك جولات من الضربات الجوية والبرية شنتها قوات موالية للحكومة. وأصاب بعضها مخيمات النازحين داخليا، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين وتدمير الخيام وتشريد مئات الأسر، فيما ألحقت ضربات أخرى أضرارا بالهياكل الأساسية للرعاية الصحية. ووردت أنباء عن وقوع هجمات شنتها جماعة "هيئة تحرير الشام" المدرجة في قوائم مجلس الأمن على القوات الحكومية والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين.

وضربت غارات نُسبت إلى إسرائيل دمشق وحمص وحماة واللاذقية، حيث ردت الحكومة السورية بإطلاق نيران مضادة للطائرات. وأفادت تقارير بوقوع غارات جوية على الحدود بين سورية والعراق. وقالت الولايات المتحدة إن صواريخ ضربت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في ناحية الشدادي.

وشهدت درعا، في الجنوب، استمرار الحوادث والتوترات الأمنية، فضلا عن اشتباكات عسكرية جديدة بين الفصائل المحلية وقوات الحكومة السورية، وذلك وسط تقارير عن شن مقاتلين سابقين من

المعارضة لعملية ضد تنظيم داعش. كما وقعت حوادث أمنية على الحدود، عزتها عمان إلى أنشطة مهربي المخدرات.

وتُذكرنا الواقعة المروعة لاغتصاب وقتل فتاتين مصريتين بأن الحالة في مخيم الهول لا تزال تثير قلقا بالغا.

إن الاتجاهات السائدة مقلقة للغاية وتنطوي على مخاطر حقيقية لمزيد من التصعيد. واسمحوا لي أن أحذر مجلس الأمن من السيناريو الذي يكون فيه للعمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تقوم بها إحدى الجهات الفاعلة آثار غير مباشرة في جميع الساحات الأخرى، مما يؤدي إلى انهيار الجمود الاستراتيجي الذي جلب قدرا من الهدوء النسبي على مدار ثلاث سنوات تقريبا. وحدوث مثل هذا التصعيد لن يؤدي إلى تفاقم الضرر المدمر الذي لحق بالفعل بالمدنيين السوريين فحسب، بل سيزيد أيضا من المخاطر التي تحيق بالاستقرار الإقليمي. فالجماعات الإرهابية المدرجة في القوائم والتي تم إخضاعها ولكنها لم تُهزم بعد ستستفيد على الفور من أي عدم استقرار جديد.

ولذلك، اسمحوا لي أن أدعو بصوت عال وواضح جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس وبذل جهود جادة لاستعادة الهدوء والتحرك نحو وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني واعتماد نهج تعاوني لمكافحة الإرهاب تمشيا مع القانون الدولي الإنساني.

إن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية أولوية مطلقة. إن سورية بحاجة إلى نشاط عسكري أقل وتركيز أكبر على العملية السياسية وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كانت تلك هي الرسالة التي ما برحنا ننقلها إلى أعضاء فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف، والتي كررتها الأسبوع الماضي في أستانا حيث اجتمعت بكبار ممثلي إيران وروسيا وتركيا، فضلا عن ممثلي الحكومة والمعارضة وممثلي الأردن والعراق ولبنان.

وأود أن أذكر المجلس بأن المدنيين السوريين ما زالوا يعانون من معاناة مروعة بمختلف الطرق وتتجاوز آثار النزاع العنيف. ويعلم الأعضاء أن ٦,٨ مليون شخص قد أجبروا على الفرار وظلوا مشردين داخليا. وهناك ٦,٨ مليون لاجئ آخر. ويحتاج نحو ١٤,٦ مليون سوري إلى مساعدات إنسانية وأنا متأكد من أن السيد غريفيث سيدلي بالمزيد عن ذلك. لقد زادت هذه الاحتياجات في السنوات الأخيرة بالتزامن مع الظروف الاقتصادية الكارثية الناجمة عن أكثر من عقد من الحرب والنزاع والفساد وسوء الإدارة والأزمة المالية اللبنانية ومرض فيروس كورونا، علاوة على الجزاءات والحرب في أوكرانيا. ففي هذا الأسبوع رأينا انخفاض قيمة الليرة السورية إلى مستويات قياسية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات من جانب الحكومة والجهات الخارجية على السواء لوقف الأزمة الاقتصادية. وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه يجب تجنب أي آثار إنسانية للجزاءات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم محنة السوريين العاديين والتخفيف من شدتها، خاصة فيما يتعلق بتشديد الامتثال لها.

أود أيضا أن أذكّر المجلس بأن أعدادا لا تحصى من السوريين ما زالوا يرون انتهاك حقوقهم الإنسانية. لقد أثرت مرة أخرى مسألة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والأشخاص المفقودين مع جميع المحاورين الرئيسيين الذين التقيت بهم في أستانا الأسبوع الماضي، بمن فيهم كبار ممثلي الحكومة السورية. وتظل الشفافية والبيانات الواضحة وآليات الرصد أساسية لمصداقية أي مبادرات للإفراج عن المحتجزين. وشارك فريقي أيضا في فريق أستانا العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين. وكررنا دعوتنا إلى مشاركة أكبر وأكثر تواترا في ذلك المجال إذا أرنا إحراز قدر من التقدم الملموس.

ونواصل عقد اجتماعات فرقة العمل الإنسانية في جنيف وندعو إلى زيادة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء سورية بجميع الطرائق. ويتيح القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) الوصول عبر الحدود مع تسليط الضوء على ضرورة تعزيز الوصول عبر الخطوط، فضلا عن الإنعاش المبكر. وأعلم أن تقدما قد أحرز بالفعل في ذلك المجال. ومن المهم أن يواصل المجلس دعم ذلك الإطار، خاصة ونحن نشاهد بداية تفشي أزمة مرض الكوليرا في سورية.

كما نواصل إشراك مختلف أصحاب المصلحة السوريين، من بين أمور أخرى من خلال المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم

المجتمع المدني، مع السعي المستمر للحصول على المشورة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكما هو الحال دائما، أعربتُ عن تقديري للقاء عضوات المجلس الاستشاري للمرأة السورية خلال اجتماعهن مؤخرا في جنيف وإعرابهن عن القلق من أن العملية السياسية تبدو وكأنها في طريق مسدود.

سأواصل – في ضوء الحقائق في الميدان وفي السياق السياسي – العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة على تدابير بناء الثقة تدريجيا للمساعدة في بناء الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة وتعزيز القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبوسعي أن أرى الكثير من المجالات التي يمكن لأصحاب المصلحة اتخاذ خطوات متبادلة فيها ويمكن التحقق منها من شأنها أن تشرع في الاستجابة للمخاوف المشروعة، فضلا عن تلبية احتياجات المدنيين السوريين بتخفيف المعاناة والمساهمة في تهيئة بيئة آمنة هادئة ومحايدة. فذلك عنصر أساسي في العملية السياسية. وأعرب عن تقديري للاهتمام المتزايد بذلك النهج من قبل الكثير من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، الذين عمق العديد منهم الحوار معي في وضع الخطوات التي يمكنهم اتخاذها. وأتطلع إلى مزيد من التفاعل مع الحكومة السورية بشأن هذه المسألة عندما أزور دمشق الأسبوع المقبل. وأتطلع بالطبع إلى إجراء مناقشات بشأن جميع المسائل المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما سأتفاعل قريبا أيضا مع هيئة المفاوضات السورية.

وفي ذلك الصدد، يساورني القلق من أن اللجنة الدستورية السورية لم تجتمع منذ ستة أشهر مع أنها العملية الوحيدة التي يجتمع فيها السوريون الذين ترشحهم الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني لمناقشة أبعاد مستقبلهم المشترك. وكلما طالت فترة غيابها كلما صعب استئناف أنشطتها. ولن يؤدي غياب عملية سياسية ذات مصداقية إلا إلى تأجيج النزاع وعدم الاستقرار. لقد أثار الاتحاد الروسي مسائل بشأن مكان انعقاد اجتماعات اللجنة الدستورية، وعولج ذلك الأمر بصورة شاملة، وأشكر السلطات السويسرية على استضافتها. ولكن أثيرت الآن مسألة أخرى ليست من شأن السويسريين. وعلى أي حال، إذا توفرت الإرادة لإعطاء الأولوية لأهمية استئناف السوريين لعملهم، أعتقد أن هناك طريقا واضحا للمضي قدما ومن شأنه أن يسمح باستئناف العملية في جنيف. لقد ناشدت الضامنين في أستانا لتأييد دعوتي إلى عقد اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف في كانون الثاني/يناير. فإذا تمكنت اللجنة من استئناف اجتماعاتها سيكون من المهم كفالة إحراز تقدم في هذه المسألة. لقد ناشدت على وجه التحديد الرئيس المشارك للجنة من قبل الحكومة أن يستجيب بشكل بناء للأفكار التي جرى تقاسمها في حزيران/يونيه ونوقشت معه في سياقات مختلفة بغية التعجيل بعمل اللجنة. وكما ورد في الاختصاصات، يجب أن نعمل على وجه السرعة وباستمرار لتحقيق نتائج وإحراز تقدم مطرد. فذلك أمر ضروري إن كان للشعب السوري أن ينظر إلى اللجنة الدستورية على أنها عملية ذات مصداقية.

أشعر أننا في لحظة حاسمة ويساورني القلق من فكرة استئناف عملية عسكرية كبرى بعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي. وأخشى ما قد يعنيه ذلك بالنسبة للمدنيين السوريين وللأمن الإقليمي على نطاق أوسع. وأخشى بنفس القدر من سيناريو تصاعد الحالة، ويفسر ذلك جزئيا بعدم بذل الجهود الجادة اليوم لحل النزاع سياسيا. بيد أن هناك طريقة واضحة للمضي قدما في رأيي. فالخطوات التي يجب أن نتخذها في الأسابيع المقبلة ممكنة بوضوح تام. وأود أن أسلط الضوء على القليل منها. يجب أن نتراجع عن التصعيد وأن نستعيد الهدوء النسبي في الميدان، وأن نجدد الإطار في مجلس الأمن على صعيد العمل الإنساني، وأن نستأنف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف وأن نجعلها أكثر موضوعية، وأن نعطي الأولوية للعمل بشأن المحتجزين والمفقودين والمختفين، فضلا عن تعزيز عملنا المتعلق بتحديد وتنفيذ التدابير الأولية لبناء الثقة تدريجيا.

بذلك النهج سيكون التقدم التدريجي قابلا للتحقيق وسيساعد على إعطاء الحيوية للعملية ويضعنا على الطريق المؤدي إلى تحقيق هدف أكثر طموحا – حل سياسي شامل يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومن شأنه أن يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويستعيد

سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وإلا سيكون البديل معاناة أشد ومزيدا من العنف وعدم الاستقرار. وأناشد جميع الأطراف أن تنبذ ذلك الطريق وأن تجد سبلا للتعاون على مسار أكثر إيجابية للمضي قدما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقول إن قوة كلمات السيد بيدرسن ستوفر لنا سياقا لمناقشة اليوم بالتأكيد. إنني ممتن جدا له على ذلك.

لقد استمع المجلس إليّ أو إلى نائبتي منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جويس مسويا، في إحاطة الأعضاء علما بالحالة الإنسانية في سورية خلال العام الماضي مرة واحدة في الشهر على الأقل. وبالتالي فإن بياناتي يمكن توقع فحواها تماما. وأحبذ الحديث عن الأرقام – عدد الشاحنات التي تعبر الخطوط وعدد مشاريع الإنعاش المبكر المنفذة ومواقعها، فضلا عن عدد الوظائف التي تم إنشاؤها. فهذه تفاصيل فنية.

لقد استمع الجميع إلى ردودنا على الأسئلة في الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي جرى في الأسبوع الماضي، وبالطبع لن أكررها اليوم. نحن بحاجة إلى تركيز اهتمامنا مرة أخرى على الشعب السوري وإعادة تقييم مدى فعالية تلبية أبسط احتياجاته، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل المقلقة التي تشاطرها السيد بيدرسن معنا اليوم.

الاتجاه واضح: يحتاج المزيد من الناس إلى دعمنا كل عام للبقاء على قيد الحياة. ومنذ عام ٢٠٢٠، تلاشى بسرعة بصيص الأمل الذي ظهر في عام ٢٠١٧، عندما بدأ عدد المحتاجين في الانخفاض. نتوقع أن نشهد زيادة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية – من ١٤,٦ مليون هذا العام إلى أكثر من ١٥ مليونا في عام ٢٠٢٣. وبعبارة أخرى، بعد مرور ما يقرب من ١٢ عاما على بدء النزاع في سورية، يعتمد ٨٠ في المائة من سكان البلد على المساعدات. وكما قلت في هذه القاعة مرات عديدة، لم يبرح خذلاننا لهم في ذلك الصدد يزداد، كل شهر، كل عام، مع استمرار اتساع الفجوة بين الاحتياجات والتمويل.

المجتمعات في سورية عالقة وسط التطرف. لقد عاشوا كارثة. إنهم يكافحون من أجل البقاء. في وقت سابق من هذا الشهر، كما أوضح السيد بيدرسن بجلاء، دمر القصف والغارات الجوية والاشتباكات في محيط مدينة إدلب منازل مئات العائلات النازحة في ثلاثة مخيمات تدعمها المنظمات الإنسانية. وقتل ما لا يقل عن تسعة مدنيين وجرح ٧٥ آخرون، بينهم أطفال. ونزحت أكثر من ٤٠٠ أسرة في ذلك الهجوم وحده. في الأسبوع الماضي فقط، تسببت غارات جوية بالقرب من عيادة تابعة لمستشفى باب الهوى، في أضرار وأدت إلى إجلاء ما لا يقل عن ٩٠ مريضا كانوا يتلقون الرعاية في ذلك المستشفى، فضلا عن عمال الإغاثة والصحة وغيرهم من المدنيين. كان للأعمال العدائية الأخيرة في شمال غرب وشمال شرق سورية، كما أشار السيد بيدرسن، تأثير ضار على حياة المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية، والتي يحميها بالطبع القانون الدولي الإنساني من حيث المبدأ. وفر المدنيون من منازلهم في محافظتي حلب والحسكة. وتعين تعليق بعض الخدمات الإنسانية مؤقتا. وأكرر، كما أفعل دائما، أنه يجب على جميع الأطراف أن تحرص على تجنب المدنيين والأعيان المدنية خلال عملياتها العسكرية، من فضلكم. وشأني شأن السيد بيدرسن – ولن أكرر ما قاله – تروعني بنفس القدر وفاة فتاتين، تبلغان من العمر ١٢ و ١٥ عاما، في مخيم الهول. الحياة هناك بؤس، لكن موتهما مأساة.

ولا يزال عدم كفاية هطول الأمطار والظروف الشبيهة بالجفاف الشديد إلى جانب انخفاض مستويات المياه في نهر الفرات، فضلا عن البنية التحتية المتضررة للمياه، يحرم ملايين الناس من مياه الشرب المأمونة – وهذا مثال جيد على ما قد يعاني منه المرء جراء عواقب اقتران النزاع وتغير المناخ. لقد نبهنا مجلس الأمن باستمرار إلى أزمة المياه في شمال سورية وناقشناها في هذه القاعة. وعليه، فإن الانتشار السريع الحالي للكوليرا، وهو مرض ينتقل عن طريق المياه، ينبغي ألا

يكون مستغربا، ولا غرابة أيضا في انتقال الكوليرا إلى لبنان. وكما نعلم جيدا، فإن المرض لا يعرف حدودا.

يزداد كفاح الناس في سورية كل يوم من أجل توفير قوت يومها. وقد أضر الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على الصعيد العالمي بهم بشدة بوجه خاص، لأن البلد يعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد السلع الأساسية – وهي سلسلة توريد معرضة الآن للخطر بسبب أحداث في أماكن أخرى. وقد ساهمت اضطرابات سلسلة توريد المواد الغذائية الأساسية، مثل القمح والزيوت النباتية، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم، في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي تأثرت أيضا بالزيادة في تكاليف النقل بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. وارتفع سعر سلة الأغذية الموحدة لبرنامج الأغذية العالمي أربعة أضعاف في العامين الماضيين. وارتفعت أسعار معظم السلع الأساسية فيها بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة هذا العام وحده – وأكرر، زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في السلع الأساسية هذا العام وحده. شتاء قاس آخر، سيحل علينا قريبا، سيجلب قريبا عواصف ثلجية وطقسا باردا ورياحا قوية وأمطارا وفيضانات لملايين العائلات التي تعيش في الخيام، والتي تعيش هناك منذ سنوات، وتعرف ما هو قادم ولكن لا سبيل لديها لتجنبه.

ويمكننا أن نواصل تقديم المزيد من الأمثلة، لكن هذا ليس الغرض من هذه الإحاطة. اليوم تفصلنا ستة أسابيع بالضبط عن انتهاء آخر لصلاحية إذن مجلس الأمن بتقديم المساعدة عبر الحدود، ونحن ممتنون له. وكما قلت من قبل في كل مرة، فإن عمليات التسليم عبر خطوط التماس يمكن – وينبغي ويجب أن تكون – وستكون مكملا هاما للعمليات عبر الحدود، ونأمل أن نرى مزيدا من التقدم في تلك العمليات أيضا. ومع ذلك، لا تزال العمليات عبر الحدود ضرورية لحياة أكثر من ٤ ملايين شخص يعيشون الآن في الشمال الغربي.

وأعود، في الختام، إلى النقاط التي أثارها زميلي وصديقي المبعوث الخاص غير بيدرسن. ما يريده الشعب السوري هو أن يراني أنا وهو نذهب هناك، هو أن يرى انقضاء الحاجة إلى المساعدات وأن يحل السلام الذي يحتفل به ويتشاطرونه بينهم. تلك هي المهمة الرئيسية وسبب وجود مجلس الأمن، ويجب أن نأمل في رؤية تلك الأمور تتحقق قريبا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن القائمين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري، وهما أيرلندا والنرويج.

أود أولا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الرصينة، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على بيانه الصريح أمام مجلس الأمن اليوم. إن الوضع الإنساني في سورية مروع، ونحن نقدر الرسالة الواضحة الموجهة إلى المجلس فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية.

ونشعر بالقلق إزاء التصعيد المستمر للأعمال العدائية في سورية. فالناس يقتلون ويشوهون، وتشرد الأسر مرة أخرى ويفرق بينها، ولا يزال العديد من الأشخاص في عداد المفقودين جراء القتال السابق، ومرة أخرى تدمر الهياكل الأساسية. يجب احترام القانون الدولي الإنساني، ويجب حماية المدنيين. وسيلقي الشتاء البارد بعبء إضافي ثقيل على كاهل الناس الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة ويواجهون بالفعل انعدام الأمن الغذائي المتزايد، والنقص الحالي في المياه، وتفشي الكوليرا على نطاق واسع، وندرة الوقود والطاقة. نحن قلقون بشكل خاص من الخطر واليأس الذي يعاني منه الأطفال في المخيمات ومرافق الاحتجاز في سورية. ومع تعدد الأزمات، يجب الاستمرار في توفير الحماية وتقديم المعونة المنقذة للحياة. يحتاج الناس إلى الغذاء والماء والدواء والمأوى الدافئ والآمن والكريم.

ومن المهم أيضا مواصلة بناء القدرة على الصمود من خلال مشاريع التعافي المبكر الإنسانية، بما في ذلك تلك التي تشمل الكهرباء، من أجل استعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية. ونشيد

بالأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على جهودها في ذلك الصدد. إن الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية مثال واضح على كيفية تأثير تدمير البنية التحتية المدنية على المدنيين لسنوات. كما أفادت التقارير بأن سورية سجلت أكبر عدد من ضحايا الألغام الأرضية في أي مكان في العالم. إن الإزالة الفعالة للألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب مهمة لحماية المدنيين من الضرر الذي طال أمده جراء أكثر من عقد من النزاع. إن إزالة الألغام تعيد الأطفال إلى المدارس، وتمكن من زيادة إنتاج الأغذية وسبل العيش، وهي أمر بالغ الأهمية لوصول المساعدات الإنسانية.

وقد كانت أيرلندا والنرويج، بوصفهما شريكين في صياغة مشاريع القرارات، صريحتين في دعمهما لاستخدام جميع الطرائق لإيصال المعونة الإنسانية. ويجب ألا تُمنع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب أن تكون المنظمات الإنسانية قادرة على استخدام أكثر طرائق الإيصال فعالية للوصول إلى الكثيرين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ونشيد بالتقدم المحرز في عمليات التسليم عبر الخطوط إلى جميع أنحاء سورية، بما في ذلك الشمال الغربي والشمال الشرقي ومؤخراً إلى رأس العين. يجب أن يستمر ذلك.

ولا تزال الآلية الإنسانية العابرة للحدود تشكل شريان الحياة الحاسم لإيصال الاستجابة الإنسانية إلى الشمال الغربي. ولا يوجد حالياً بديل يمكن أن يحل محل الآلية الإنسانية العابرة للحدود الشفافة والخاضعة للرصد الجيد في حجمها ونطاقها. ومع بداية شتاء بارد وقاس، سترتفع الاحتياجات الإنسانية مرة أخرى. لذلك يتحتم على المجلس أن يظل ملتزماً بمتابعة القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بحسن نية وذلك بتأكيد تمديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود. هذه مسألة حياة أو موت للملايين. ويجب ألا يخذلهم مجلس الأمن. ويجب أن نعطيهم الأمل في مستقبل أفضل.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية.

إننا، شأننا شأن المبعوث الخاص، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تصاعد الأعمال العدائية في سورية، مما قد يزيد من زعزعة استقرار المنطقة. ونحثّ جميع الأطراف على إظهار الحد الأقصى من ضبط النفس والتقيد بالتزاماتها بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. إن الهجمات على المدنيين هي ببساطة أمر غير مقبول ولا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. لذلك نحض جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات إيجابية للمساهمة في تخفيف حدة التوترات.

لا توجد حلول عسكرية للنزاع في سورية. وتحتاج سورية إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد. ولهذا الغرض، يجب على الأطراف أن تجلس معاً على طاولة المفاوضات. وأود أن أؤكد مجدداً دعم النرويج الكامل لعمل المبعوث الخاص ونهجه القائم على اتخاذ خطوات مقابل أخرى، وأود أن أشدد على أهمية تنفيذ جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وقد أصابتنا خيبة أمل إزاء استمرار عدم إحراز تقدم على المسار السياسي، أي في العملية المتوقفة في اللجنة الدستورية. وأود أن أكرر التأكيد على أن التقدم نحو إيجاد نهاية مستدامة للنزاع يجب أن يكون أولوية لنا جميعاً. ونرحب بمحادثات أستانا الأخيرة ونواصل حث جميع الأطراف على التعاون البناء مع المبعوث الخاص بيدرسن.

ويسرنا أن نشير إلى انعقاد المجلس الاستشاري للمرأة السورية في جنيف في وقت سابق من تشرين الثاني/نوفمبر، والذي تعد مشاركته ومشورته بشأن العملية السياسية أمراً أساسياً لمعالجة شواغل أكثر المتضررين من النزاع. وبالمثل، نحثّ على مواصلة التركيز على القضية الهامة المتعلقة بالأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفياً في سورية. وستكون المساءلة والعدالة بمثابة اللبنات الأساسية للسلام الدائم في سورية.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري وشكري للمبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما.

وتؤيد الهند دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي تصعيد آخر. ونعلق أهمية قصوى

على الحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه بين مختلف الأطراف في آذار/مارس ٢٠٢٠، كما نؤكد مجدداً على أقصى درجات الاحترام لسيادة سورية وسلامة أراضيها.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأثر الأعمال العدائية المتزايدة ضد المدنيين، بما في ذلك في مخيمات النازحين داخلياً في إدلب. ونشدد على ضرورة مواصلة حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية وفقاً للقانون الدولي. إن أعمال العنف هذه التي ترتكبها الدول المجاورة تعيدنا إلى الوراء في السعي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠١٥ (انظر S/PV.7588).

ولا تزال الهند تؤيد نهج "خطوة بخطوة" الذي يتبعه المبعوث الخاص، لأننا نرى أن جهوده الرامية إلى إحراز تقدم تدريجي من خلال العمل مع جميع الأطراف هي السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده والذي دخل الآن عامه الثاني عشر. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد مباحثات المبعوث الخاص مع دمشق وضامني أستانا وكذلك مع الشركاء الإقليميين الآخرين، أي الإمارات العربية المتحدة ولبنان والأردن. فنحن بحاجة إلى مواصلة بناء جسور الثقة بين جميع الأطراف.

وعلى الجانب الإنساني، وبينما تترقب سورية شتاء طويلاً وقاسياً، زاد تفشي الكوليرا من ويلات الشعب السوري. وما زلنا نحثّ المانحين على زيادة دعمهم لخطة الموارد الإنسانية لسورية التي لا تزال تعاني من نقص مزمن في التمويل وعدم كفاية مفجع في تلبية الاحتياجات الإنسانية لأكثر من ١٥ مليون سوري. وما زلنا ندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى زيادة التركيز على مشاريع الإنعاش المبكر، بما في ذلك خدمات الطاقة والمياه والصحة، التي تهدف أيضاً إلى توليد فرص كسب العيش ودعم القطاعات الأكثر ضعفاً من السكان السوريين، بمن فيهم كبار السن والنساء والأطفال. يجب ألا نسيس التنمية الإنسانية. ونتطلع أيضاً إلى مناقشة تقرير الأمين العام عن المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية المقرر تقديمه في كانون الأول/ديسمبر.

وفي حين أن من الصحيح أنه يجب استكشاف جميع طرائق إيصال المساعدات لإيصال المساعدات إلى سورية، إلا أننا ما زلنا نعتقد أنه لا يمكن السماح لآلية المساعدات عبر الحدود بأن تصبح غاية في حد ذاتها. وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى مواصلة المشاركة البنّاءة مع دمشق لضمان فعالية أكبر لعمليات إيصال المعونة عبر الحدود. وأود أن أضيف أيضاً أننا ما زلنا نشعر بالقلق، بوصفنا رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، إزاء التقارير التي تفيد بعودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى المنطقة ونواصل دعوة جميع الأطراف إلى التصدي لخطر الإرهاب بأقصى قدر من الجدية.

وأخيراً، أودّ أن أختتم بياني بتقرير موجز عن الزيارة الناجحة التي قام بها مؤخراً وزير الخارجية السوري إلى الهند. وخلال الزيارة، ركزت المناقشات على إعادة إعمار سورية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والدعم الإنمائي، وبناء قدرات الشباب السوري، والتعاون في قطاعات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والمستحضرات الصيدلانية. أنشأت الهند بالفعل مركزاً من الجيل التالي لتكنولوجيا المعلومات في دمشق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي وقدمت أكثر من ١ ٥٠٠ منحة دراسية فردية، بما في ذلك ما يقرب من ٢٠٠ منحة دراسية هذا العام، للطلاب السوريين لمواصلة دراستهم في الهند في مسارات متنوعة. وقد نظمنا مؤخراً، في دمشق، فعاليات لتركيب الأطراف الاصطناعية، التي تعرف باسم قدم جايبور، لصالح السكان السوريين. كما عرضت الهند خطوط ائتمان بقيمة ٢٨٠ مليون دولار لبناء محطة لتوليد الكهرباء ومصنع للصلب في البلاد.

وفي الختام، نحن على استعداد لبذل المزيد من الجهد في المستقبل لمساعدة إخواننا وأخواتنا السوريين في وقت حاجتهم. ولا يزال دعم الهند المستمر لسورية في مسعاها من أجل السلام والاستقرار الدائمين ثابتاً ولا يتزعزع.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

إن ما سمعناه اليوم يؤكد أن الوضع العام في سورية لا يزال متوتراً. ولا يزال التهديد الإرهابي على الأرض قائماً، إلى جانب الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني المستمر في شمال وشمال شرق وجنوب سورية، في حين أن الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي آخذ في التدهور. إن للجزاءات الانفرادية الخانقة أثراً ضاراً، وتتفاقم نتائج ذلك بسبب نهب الموارد الطبيعية للبلد وعدم كفاية المساعدة الدولية، ولا سيما في مجال الإنعاش المبكر.

وعلى خلفية تصعيد عسكري آخر على طول الحدود الشمالية، نشطت خلايا تنظيم داعش، خاصة في منطقة عفرين. كما تستمر الأنشطة الإرهابية بكثرة في جنوب البلد، بالاستفادة مما تسمى بالمنطقة الأمنية التي أنشأتها واشنطن على نحو تعسفي بالقرب من التنف.

وفيما يتعلق بالمسار السياسي للتسوية في سورية، ما فتئنا نؤيد باستمرار تعزيز عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة في الإطار الذي حدده القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحيط علما بالجهود التي يبذلها غير بيدرسن لاستئناف وتحسين اللجنة الدستورية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن القرارات الأساسية بشأن طرائق عقد جولات أخرى من الحوار الداخلي بين السوريين في سياق اللجنة يجب أن يتخذها السوريون أنفسهم من دون تدخل خارجي. وفي ذلك الصدد، نؤيد اتصالات المبعوث الخاص مع دمشق وممثلي المعارضة التي تندرج، خلافا لمبادرة "خطوة بخطوة"، في نطاق ولايته الصريحة.

وقد عقدنا مع شركائنا في مسار أستانا، إيران وتركيا، الاجتماع الدولي التاسع عشر بشأن سورية في أستانا يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ونتج عنه بيان مشترك. ونعتزم مواصلة الإسهام في تحقيق التطبيع الطويل الأجل في الجمهورية العربية السورية.

لا يزال مخيما الركبان والهول للاجئين يشكلان أرضا خصبة للإرهاب والأنشطة غير القانونية. وفي مخيم الهول، أصبحت الهجمات على السكان ممارسة معتادة قاسية. وحادث قطع رأسي فتاتين صغيرتين الذي وقع مؤخرا مروع بشدة. وتقع مسؤولية ما يحدث في تلك المخيمات بالكامل على عاتق الدولة التي تحتل منطقة ما وراء نهر الفرات والتنف. ونحث واشنطن على اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان امتثال قوات الولايات المتحدة المحتلة في سورية للقانون الدولي الإنساني، بدلاً من الدعوة إلى الامتثال له.

فلا يمكن تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل والدائم في الميدان إلا من خلال استعادة سيادة سورية بشكل كامل ووحدة أراضيها، مع القضاء على بؤر الإرهاب لهيئة تحرير الشام في إدلب وتنظيم داعش في منطقة ما وراء الفرات.

وفي ظل هذه الظروف، ونظرا للوضع الإنساني المتدهور، يواصل السوريون الكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة. والأدلة واضحة: إن الكوليرا تتفشى على نطاق واسع في جميع محافظات البلد، وهو الوضع الذي يفاقمه انتشار التهاب الكبد. والسبب الرئيسي هو النقص الحاد في المياه، ويرجع ذلك أساسا إلى التدفق المحدود لنهر الفرات وتدمير البنية التحتية لمرافق المياه والكهرباء.

وقد بلغ نقص الغذاء مستوى قياسيا آخر، حيث يعاني منه ١٢ مليون شخص بالفعل ويواجه مليونان آخران خطر معاناة نفس الوضع. وتتمثل المشاكل الرئيسية في الجزاءات أحادية الجانب والنقص المزمن في تمويل خطة الأمم المتحدة الإنسانية لسورية، والتي يذهب معظم تمويل مشاريع الإنعاش المبكر المقدم في إطارها، بناءً على طلب المانحين الغربيين، إلى المناطق التي لا تخضع لسيطرة دمشق والتي يسكنها أقل من ثلث سكان البلد. وفي الوقت نفسه، يواصل من يُسمون بالمقاتلين ضد الإرهاب نهب الثروات الطبيعية لسورية. وفي الشهر الماضي، تم نقل أكثر من ١٦٠ شاحنة محملة بالنفط والقمح من سورية إلى العراق بمساعدة جيش الولايات المتحدة. ومع ذلك، لم تتمكن الأمم المتحدة، عامًا بعد عام على مدار أكثر من عقد، من جمع سوى نصف

الأموال المطلوبة على أفضل تقدير لتنفيذ خطة إنسانية للبلد، حيث تم تلقي ٤٤ في المائة فقط من الأموال حتى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويستحق موضوع يحاول شركاؤنا الغربيون السابقون تجنب مناقشته بأي ثمن اهتماما خاصا. وأشير هنا إلى الجزاءات أحادية الجانب. وخلال زيارتها الأخيرة إلى سورية، جمعت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، السيدة دوهان، مجموعة واسعة من الأدلة لا تتعلق فحسب بالأضرار الناجمة عن هذه القيود غير القانونية، بما فيها تلك التي لحقت بعمليات الأمم المتحدة الإنسانية، ولكن أيضا بعدم جدوى ما يسمى بالإعفاءات لأغراض إنسانية. وتقريرها متاح بيسر على شبكة الإنترنت. ونعتقد أن عدم وجود أي ذكر في التقرير الخاص للأمين العام المقرر صدوره في كانون الأول/ديسمبر لمشكلة الجزاءات وسبل حلها سيشكل تقصيرا كبيرا من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نطلب إلى منسق الأمم المتحدة المقيم المعين حديثا في دمشق، السيد المصطفى بن المليح، أن يعجل بالعمل على إعداد دراسة حالة إفرادية ذات صلة، والتي نسمع عنها منذ عام.

وبعد صدور التقرير الخاص للأمين العام، نأمل في عقد جولة أخيرة من المحادثات التفاعلية غير الرسمية لإجراء مناقشة موضوعية بشأن التقدم المحرز على المسار الإنساني السوري خلال الأشهر الستة الماضية. وخلال المناقشة، نتوقع بصفة خاصة أن نستمع إلى رئيس مكتب الأمم المتحدة الجديد في غازي عنتاب، بتركيا، السيد جاستن برادي. وبهذه الطريقة، نود الحصول على المعلومات التي نحتاجها لاتخاذ قرار مستنير بشأن مستقبل القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). ونتطلع إلى أن يتبع زملاؤنا في مجلس الأمن نهجا ملتزما وبناء إزاء ذلك الجانب.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

أود اليوم أن أركز في ملاحظاتي على أربعة تحديات ملحة في سورية: الجهود المتعثرة للتوصل إلى حل سياسي والحاجة إلى الالتزام بوقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني والأزمة الإنسانية الحادة والحاجة الملحة إلى تجديد ولاية العمليات العابرة للحدود.

أولا، نلاحظ الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لإعادة عقد اللجنة الدستورية. وما زلنا ندعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويأمل المرء أن يؤيد زملاؤنا الروس ذلك الهدف، ولكن أعمالهم توحي بخلاف ذلك. فروسيا تواصل عرقلة التقدم من خلال الاحتجاج على تفاصيل اعتباطية وتوفر هذه الشكاوى غطاء لنظام الأسد، الذي يبدو سعيدا جدا بالحفاظ على الوضع الراهن. ويستحق الشعب السوري، الذي عانى كما هائلا من الألم والعنف، ما هو أفضل. إنهم يستحقون السلام. وندعو نظام الأسد إلى الالتزام بالمشاركة في اجتماعات اللجنة الدستورية بحسن نية.

ثانيا، نكرر دعوتنا إلى وقف العنف في شمال غرب سورية. فثمة احتمال أن تتصاعد الحوادث، المتفرقة حتى الآن، بين الفصائل المتناحرة إلى قتال واسع النطاق. ويجب على جميع الأطراف أن توافق على وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني يحمي المدنيين من العنف، وأن تنفذه. وتحث الولايات المتحدة على وقف فوري للتصعيد في شمال سورية. ويساورنا قلق عميق إزاء الأعمال العسكرية الأخيرة التي تزعزع استقرار المنطقة وتهدد هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة تنظيم داعش وتُعرض المدنيين وأفراد الولايات المتحدة للخطر.

وبينما نعمل من أجل تحقيق سلام مستدام، يجب أن نعالج الوضع في مخيمي الهول والروج، اللذين يؤويان الآلاف من رعايا البلدان الثالثة، وفي مراكز الاحتجاز في شمال شرق سورية. وكما سمعنا للتو ما ذكره المبعوث الخاص، فإن العنف متفش في تلك المخيمات ويكبر الآلاف من الأطفال الضعفاء من دون الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى. ونعلم أيضا أن المخيمات ومرافق الاحتجاز أهداف لداعش، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تسهيل العودة الطوعية والآمنة والكريمة والإعادة إلى الوطن، والتي ندعو جميع الدول إلى دعمها.

ثالثًا، يتحمل المجلس مسؤولية رسمية عن التصدي للأزمة الإنسانية في سورية، والتي أصبحت الآن أكثر خطورة من أي وقت مضى، بعد ١١ عامًا من النزاع. وقد تفاقمت الأزمة بسبب تصاعد العنف في جميع أنحاء البلد وتفشي وباء الكوليرا المستفحل وبدء فصل الشتاء. ونعلم أن المعونة العابرة للحدود وعبر الخطوط وجهود الإنعاش المبكر حاسمة الأهمية لتلبية الاحتياجات في الميدان. ونرحب بالتقارير الواردة من مسؤولي الأمم المتحدة في المجال الإنساني بأن المساعدات الإنسانية عبر الحدود تصل إلى أضعف الفئات وأن عمليات التسليم عبر الخطوط قد ازدادت من حيث الوتيرة والحجم. كما نرحب بالتقارير التي تفيد بتنفيذ مشاريع للإنعاش المبكر على مستوى البلد بهدف زيادة كفاءة إمكانية وصول السوريين الضعفاء إلى الخدمات الأساسية.

وقد أوفت الولايات المتحدة بالتزامها بتمويل أنشطة الإنعاش المبكر، بما في ذلك من خلال المساهمات المقدمة إلى صندوق التمويل الجماعي التابع للأمم المتحدة. وخلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من هذا العام، عملت الأمم المتحدة على تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لتمويل ٣٧٤ من مشاريع الإنعاش المبكر. ونُفذت هذه المشاريع في جميع المحافظات السورية الـ ١٤-١٤ محافظة قاطبة. ولا يمكن إنكار أن ذلك يمثل تقدما حقيقيا في الإنعاش المبكر. وقد استفاد أكثر من ٢,٤ مليون سوري بشكل مباشر من هذا العمل. إن الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي تعزو الأزمة الإنسانية إلى الجزاءات والضعف المزعوم للتمويل الغربي وأوجه القصور المفترضة في برامج التعافي المبكر، ليست إلا تضليلا متعمدا وخبيث النوايا ووسيلة خطيرة لصرف الانتباه وتوجيه الحديث بعيدا عن القضية الحقيقية المطروحة، وهي تجديد الآلية العابرة للحدود في سورية.

وأخيرا، إن الآلية العابرة للحدود أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى في ظل تفشي الكوليرا وحلول فصل الشتاء البارد. وإذا وحدنا صفوفنا وفعلنا الصواب، فإننا، بكل بساطة ووضوح، سننقذ الأرواح. ويجب أن نكفل استمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين السوريين الذين تمس حاجتهم إليها، فضلا عن التأكد من شفافية العملية وعدم تسييسها. وليس ذلك قرارا سياسيا؛ إنه قرار يستند إلى الاحتياجات على أرض الواقع. لقد سمعنا مرارا وتكرارا من الخبراء داخل سورية وخارجها أن العمليات عبر الحدود كالفرق بين الحياة والموت. واستمرارها واجب أخلاقي، كما أخبر الأمين العام المجلس عن حق هذا الصيف (انظر S/PV.9068). ولا يمكننا أن نسمح لمحاولات إثارة الضجيج بشأن مسائل لا صلة لها بإيصال المساعدات الإنسانية بأن تحجب وضوح هذا الاختيار. وسيتعين على المجلس أن يتخذ إجراء في الأسابيع الستة المقبلة لتمديد العمل بالآلية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

إن التحديات الأربعة التي طرحتها اليوم لن تحل بين عشية وضحاها، ولكن بوصفنا أعضاء في المجلس، تقع على عاتقنا مسؤولية بذل كل ما في وسعنا لإحراز تقدم وبناء مستقبل أكثر عدلا وسلاما وأمنا للشعب السوري.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتيهما الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات، اللتين تكشفان بوضوح أكبر خطورة الحالة التي تواجهها سورية والشعب السوري. وأرحب أيضا بوفود الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

تشعر البرازيل بالقلق إزاء تصاعد القتال وأعمال العنف في سورية. وندين الهجمات التي تؤثر على مخيمات النازحين داخليا المكتظة بالسكان مثل تلك الموجودة في ريف إدلب في شمال غرب سورية، والتي تسببت في المزيد من الوفيات والإصابات وحالات النزوح. وأكرر، إن المدنيين يعانون من العواقب المأساوية لاستمرار الأعمال العدائية. ويجب أن تتوقف جميع الهجمات على المدنيين على الفور. ولا بد من التقيد بالقانون الدولي الإنساني، وهذا ينطبق على أنشطة مكافحة الإرهاب أيضا. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في نداءاته المتكررة إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

وترحب البرازيل باختتام الجولة التاسعة عشرة من محادثات أستانا في كازاخستان، التي أكدت من جديد الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي ينبغي احترامها والامتثال لها على الصعيد العالمي. وقد أرسى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أساسا للعملية السياسية الرامية إلى حل النزاع السوري بالوسائل السلمية والمفاوضات. ونشكر المبعوث الخاص على التزامه بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المعمول بها ومواصلة العمل مع مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة من أجل تعزيز الثقة بين الأطراف أثناء معالجة المسائل الحاسمة الأهمية مثل مسألة الأشخاص المفقودين. ويجب أن تستأنف اللجنة الدستورية عملها حتى نتمكن من المضي قدما. ونتفق مع السيد بيدرسن على أن اتخاذ قرار بشأن محل الانعقاد لن يؤدي إلى أي شيء إذا لم يتفق الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات وتجديد الالتزام بتحقيق نتائج ملموسة.

ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن النزاع والغذاء وأسعار الطاقة والزراعة المقيدة بسبب الجفاف تشل قدرة الناس على مواجهة انعدام الأمن الغذائي، ليس في سورية فحسب ولكن في العديد من بلدان المنطقة. وبعد سنوات طويلة من النزاع، يتضح أن البلدان أصبحت أكثر عرضة لتفشي الأمراض، بما في ذلك الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية والسكن الملائم. ونشهد في سورية الآن تفشي الكوليرا وداء الليشمانيات. ونأمل أن تساعد إجراءات التعافي المبكر الجارية، إلى جانب العمل الدؤوب الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة في الميدان، في تخفيف معاناة الناس في سورية. ومع تزايد التحديات والأزمات، تزداد ندرة الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية. ومع حلول فصل الشتاء، نواجه مرة أخرى الحالة المحفوفة بالمخاطر التي يعيشها الناس، ومعظمهم من النساء والأطفال، الذين يسكنون في خيام مؤقتة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فهناك أكثر من ٦ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات شتوية. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في التمويل، ومن الجلي أن الحالة الإنسانية غير المستقرة تفاقم المشاكل الأمنية، كما رأينا في مخيم الهول، على سبيل المثال.

وأود أن أؤكد للمجلس أن البرازيل تظل ملتزمة بعملية يقودها السوريون ويملكون زمامها وسيلة لكفالة التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وخير دليل على قدرتنا على الاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد الروابط التاريخية التي تربط البرازيليين والسوريين من خلال تعاوننا في المجال الإنساني، بما في ذلك سياستنا الوطنية بشأن اللاجئين السوريين، فضلا عن وجودنا الدبلوماسي المستمر في دمشق حتى خلال أكثر مراحل النزاع حدة. وعما قريب سيتعين على مجلس الأمن مرة أخرى أن يتخذ إجراء فيما يتعلق بانتهاء صلاحية الإذن الممنوح بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود. وستواصل البرازيل دعم الحاجة إلى المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية بكل الطرائق، ويحدونا أمل صادق في أن يتمكن المجلس من إيجاد أرضية مشتركة من خلال عملية سلسة قدر الإمكان. ونتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام وأي معلومات إضافية حول كيفية العمل على تخفيف أثر الجزاءات لصالح الشعب السوري.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

في كل مرة نجتمع هنا لمناقشة الحالة في سورية، نبحث عن أي أخبار جيدة. ولسوء الحظ، ينتهي بنا الأمر إلى الإعراب عن أسفنا لاستفحال الحالة، في ظل انعدام أو تضاؤل إمكانية إحراز تقدم. ولا تختلف هذه المرة عن سابقتها. ولا تزال الأزمة الإنسانية في تدهور. فقتل المدنيين الأبرياء مستمر، ولا تزال العملية السياسية، على الرغم من الجهود الهائلة المقدرة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن، قائمة بالاسم فقط. ونظل قلقين للغاية إزاء استمرار القتل الوحشي والدمار الواسع النطاق في سورية، بما في ذلك قصف البنية التحتية المدنية والضربات الجوية الأخيرة والقصف العشوائي في إدلب التي أسفرت عن مقتل تسعة مدنيين، من بينهم نساء وأطفال، وإصابة ٧٥ آخرين. وما فتئ التدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية الأساسية يضع المزيد

من العراقيل أمام إيصال المساعدات، مما يجبر المزيد من الناس على النزوح. وثمة تقارير كذلك عن استخدام ذخائر عنقودية.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية، كما وصفها وكيل الأمين العام غريفيث، شديدة وتعكس الحالة القاتمة واليائسة عموما في البلد. ولن يؤدي الشتاء والطقس البارد إلا إلى تفاقم الوضع بالنسبة للملايين من المحتاجين، بما في ذلك الوضع المتدهور في مخيمي الهول وركبان للنازحين. ونقدر تقديرا كبيرا عمل الأمم المتحدة، وجميع البلدان التي تسهم في برامجها، في جهودها الرامية إلى تخفيف المعاناة. ونؤيد جميع طرائق إيصال المعونة إلى المحتاجين ونؤيد التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وقد كان إيصال المعونة عبر الحدود، ولا يزال، جزءا لا غنى عنه من عملية الأمم المتحدة وشركائها للوصول إلى جميع المحتاجين. ويمكن للعمليات عبر خطوط التماس أن تكمل الوصول عبر الحدود، ولكنها ليست ولا يمكنها أن تكون بديلا له. ولذلك، فإن تمديد الآلية العابرة للحدود في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣– بعد بضعة أسابيع من الآن – أمر حيوي، ونتوقع من جميع أعضاء المجلس أن يكونوا متحدين في تقديم الخدمات للشعب السوري. وينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب تسييس المعونة الإنسانية الأساسية وأن ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن استخدام وصول المساعدات الإنسانية كموضوع لمناورات سياسية لا مبرر لها.

فمنذ اليوم الأول، كان الوضع في سورية، ولا يزال، محنة كارثية من صنع الإنسان تستمر في التفاقم. وقد أعدنا التأكيد عدة مرات على أن العملية السياسية حيوية للبدء في التصدي للتحديات الهائلة. ومن المؤسف أنه لم يتغير شيء على تلك الجبهة. وقد اعتدنا أن نحسب الاجتماعات المتتالية، على الرغم من عدم التوصل إلى نتائج – والآن لا تعقد بالمرة. ونحن نعرف لماذا ومن المسؤول: فالنظام السوري وداعموه يواصلون إحباط وعرقلة جميع الخطوات ذات المغزى نحو تحقيق انتقال سياسي. ويواصل النظام السوري إلحاق الألم والمعاناة بشعبه الذي يدعي أنه يمثله. ويستمر في قتل المدنيين واحتجازهم تعسفا وإخفائهم قسرا. فإلحاق ألم لا يوصف بالمدنيين هو العلامة التجارية الحقيقية للنظام السوري – ولا توجد طريقة أخرى لوصفه. وهو لا يزال يخفي عن كل أسرة تقريبا أي معلومات تتعلق بمكان وجود أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص مفقود من دون أن يعثر لهم على أثر. ولا يمكن التسامح مع هذا السلوك البغيض ويجب أن يدينه الجميع، بمن فيهم الحاضرون في المجلس.

ونرحب بالاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع البلدان ذات النوايا الحسنة لجعلها حقيقة واقعة. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفا والكشف عن مصير جميع المختفين قسرا وأماكن وجودهم وإتاحة إمكانية الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز. وندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتسليط الضوء على تلك المأساة وطي الصفحة للمحزونين. ونشجب جميع الجرائم التي ارتكبت في سورية ونكرر دعوتنا إلى محاسبة المسؤولين عنها بشكل كامل. إن السوريين يحتاجون إلى كل المساعدة التي يمكنهم الحصول عليها. ولن يتغير الوضع بين عشية وضحاها، ولكن لكي يحقق الشعب السوري تقدما نحو بلد حر وديمقراطي، يجب دحر الإفلات من العقاب وبدء عملية سياسية حقيقية بحسن نية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص، بيدرسن، ووكيل الأمين العام، غريفيث، على إحاطتيهما الواضحتين والتزامهما تجاه سورية.

إن الطريق إلى إنهاء النزاع يمر عبر التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحن نرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتيسير التوصل إلى حل مستدام للنزاع والخطوات الواضحة التي حددها صباح هذا اليوم. وإعادة انعقاد اللجنة الدستورية في جنيف هي الخطوة التي نحتاج إلى رؤيتها بصفة خاصة، ويجب على روسيا أن تتوقف عن عرقلة ذلك الأمر. فهناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم سياسي. وإذ يتواصل النزاع، ما زلنا نتلقى تقارير عن تعذيب وقتل في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء سورية، ولا سيما في سجن صيدنايا. وكانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واضحة في إدانة تلك الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وقد اعتمدت

اللجنة الثالثة هذا الشهر مشروع قرار بشأن حقوق الإنسان في سورية (A/C.3/77/L.36/Rev.1). ونحن ندين تلك الانتهاكات وندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراح المحتجزين.

وفي ذلك السياق، تستمر الحالة الإنسانية في التدهور. ومن الواضح أن الأمر لا يتعلق بالجزاءات، التي تنفذ بصرامة ضد الكيانات المشاركة في قمع السكان المدنيين وتشمل أحكاما وإعفاءات إنسانية محددة. لذلك لنكن واضحين بشأن الحقائق: ١٤,٦ مليون سوري في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، وهي زيادة كبيرة منذ إغلاق ثلاثة معابر حدودية أخرى من دون داع في عام ٢٠٢٠. وقد أخبرتنا الأمم المتحدة مرارا وتكرارا أن الآلية العابرة للحدود هي شريان حياة ل ٤,١ مليون شخص. ففي المتوسط، تصل ٢٠ شاحنة محملة بالمواد الغذائية والأدوية المنقذة للحياة عبر باب الهوى إلى المحتاجين كل يوم. ولا شيء يمكن أن يحل محل نطاق أو حجم تلك العملية الإنسانية العابرة للحدود، التي يجب أن تستمر. ومصير تلك الولاية هو مصير ٤,١ مليون شخص يعتمدون على مساعدتها. ومن يهتمون بالحالة الإنسانية لن يؤخروا شريان الحياة هذا أو يعرضوه للخطر.

ويسلط التفشي الحالي للكوليرا الضوء على أهمية استجابة للأمم المتحدة فعالة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك في مجال الإنعاش المبكر؛ وسيذهب ٣٠ في المائة من تمويل المملكة المتحدة لسورية في عام ٢٠٢٢ إلى تلك المشاريع، التي يركز معظمها على المياه والرعاية الصحية. ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في الجهود العابرة لخطوط التماس، غير أن ذلك يتباطأ بسبب إصرار النظام السوري على الحصول على موافقات جديدة لكل قافلة، فضلا عن استمرار القتال. فمن المستحيل ببساطة تكرار ما يجري تقديمه من خلال العملية العابرة للحدود بمساعدة عبر خطوط التماس. ومع اقتراب فصل الشتاء، ينبغي للمجلس أن يبذل كل ما في وسعه للاستجابة لاحتياجات الشعب السوري.

السيد ريوس سانشيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص، غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام، مارتن غريفيث، على إحاطتيهما. كما أرحب بحضور وفود سورية وإيران وتركيا.

لقد أحاطت المكسيك علما مع بالغ القلق بتقرير المبعوث الخاص، الذي نؤكد له من جديد دعمنا الكامل. وزيادة العنف في شمال شرق وشمال غرب سورية أمر يدعو إلى القلق. ونعرب كذلك عن تقديرنا للمشاورات التي أجراها مع الشركاء الدوليين الرئيسيين في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك في مسار أستانا، فضلا عن اجتماعاته مع المجتمع المدني، ولا سيما مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. وكما ذكر المبعوث الخاص، نسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة استئناف عمل اللجنة الدستورية، التي لم تجتمع منذ ستة أشهر.

إن إعادة البناء الاقتصادي والعودة الآمنة والطوعية للاجئين ومكافحة الإرهاب مسائل معقدة لا يمكن حلها إلا بتوفر إرادة سياسية لدى الأطراف. وفي ذلك الصدد، نصر على أن أي عمل في مكافحة الإرهاب يجب أن يمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومرة أخرى، نعرب عن جزعنا إزاء إساءة استخدام الاحتجاج بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يفترض أنه يبرر باسم مكافحة الإرهاب. وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، كما أكد الأمين العام. وثمة حاجة ملحة إلى وضع حد للأعمال العدائية، التي تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

وكما سمعنا، لا يزال السكان المدنيون في مختلف مناطق سورية يفتقرون إلى الخدمات الأساسية ويعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر، الأمر الذي يؤثر بصفة خاصة على الفئات الضعيفة، بما فيها الأطفال. ومرة أخرى هذا الشهر، تعرضت عدة مناطق مكتظة بالسكان، بما في ذلك مخيمات النازحين في إدلب، للهجوم. وندين مرة أخرى العنف في مخيم الهول، ولا سيما مقتل فتاتين هذا الشهر. ونكرر نداءنا إلى البلدان الأصلية للأجانب الموجودين في ذلك المخيم لاتخاذ الخطوات اللازمة لإعادتهم إلى أوطانهم. وترى المكسيك أنه يجب تلبية مطالب العدالة والمساءلة عن حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري وانتهاكات حقوق الإنسان من أجل فتح الطريق أمام المصالحة في سورية.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، نرحب بالجهود المستمرة لتوسيع نطاق عمليات التسليم عبر الخطوط، التي أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ بها، مما يعود بالنفع على عدد أكبر من الناس. ونحيط علما أيضا بمختلف مشاريع الإنعاش المبكر الجارية. مع ذلك، وبالنظر إلى أزمة الغذاء ووباء الكوليرا واحتياجات الشتاء، من الواضح أنه يجب أن يكون لدينا قناة لتوزيع المعونة الإنسانية. ولذلك، من الأهمية الحيوية أن يجدد المجلس الإذن الصادر بشأن آلية باب الهوى العابرة للحدود.

والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع، هو خارطة الطريق لتوجيه العملية السياسية نحو السلام المستدام. ونجدد دعوتنا لجميع الأطراف إلى الالتزام بتنفيذه وتجنب أي عمل أحادي الجانب يسهم في إطالة أمد معاناة الشعب السوري.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتيهما.

لا يزال الوضع في سورية عاملا مزعزعا للاستقرار في المنطقة. والحرب في سوريا لم تنته بعد، ولا يزال الكثير من المدنيين يدفعون الثمن كل يوم.

والتصعيد الأخير في شمال البلد أمر يبعث على القلق. ويساورنا قلق عميق إزاء الإعلانات عن تدخل بري محتمل من جانب تركيا في شمال شرق سورية. وندعو إلى ضبط النفس وتجنب أي مبادرة من شأنها أن تهدد استقرار المنطقة وأمن سكانها، في وقت لا يزال فيه التهديد الذي يشكله تنظيم داعش قويا.

ويستمر النظام في لعبة الانتظار، على حساب الشعب السوري. فالوضع الراهن ليس في مصلحة أحد. الشعب السوري يتطلع إلى السلام. بيد أن النظام يرفض بشكل منهجي أي مفاوضات سياسية في إطار خارطة الطريق المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعمل اللجنة الدستورية في طريق مسدود. ويرفض النظام الانخراط في نهج "خطوة بخطوة" الذي يروج له المبعوث الخاص، والذي نؤيده.

السوريون داخل سورية وخارجها يطالبون بالعدالة. ولا يزال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ سوري في عداد المفقودين. وتقدم جميع تقارير الأمم المتحدة سردا مفصلا للجرائم التي ارتكبها النظام. وستواصل فرنسا الكفاح بلا هوادة ضد الإفلات من العقاب الذي لا يزال النظام يتمتع به اليوم – فبدون العدالة، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم.

إن معاناة السوريين هي نتيجة وحشية النظام الذي يتحمل النظام المسؤولية الكاملة عن هذا الوضع. إن تدمير البلد وبنيتها التحتية هو نتيجة التفجيرات التي نفذها النظام وحلفاؤه، الذين لم يترددوا في استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد سمحت هذه الوحشية لداعش والجماعات الإرهابية الأخرى بالازدهار.

وفي غياب أي تقدم في العملية السياسية في سورية، سيبقى الموقفان الفرنسي والأوروبي من رفع الجزاءات والتطبيع وإعادة الإعمار دون تغيير. وخلافا للاتهامات الزائفة لروسيا والنظام، فإن تلك الجزاءات محددة الهدف. فهي تهدف إلى الحد من مجال المناورة للمسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تلك.

وأخيرا، ومع حلول فصل الشتاء، لا يزال السكان المدنيون يعانون من عواقب الحرب. ومن الضروري الإبقاء على الآلية العابرة للحدود. ومع وجود قافلة ثامنة، يستمر التقدم في الوصول عبر الخطوط، لكنه ليس بديلا عن العمليات عبر الحدود، التي لا تزال مهمة لـ ٦ ملايين شخص سيحتاجون إلى المساعدة في الشمال الغربي – بزيادة ٣٠ في المائة عن عام ٢٠٢١، وفقا للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن عدم احترام النظام للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان يمنع اللاجئين السوريين الذين تستضيفهم البلدان المجاورة من العودة بأمان إلى بلدهم. ولا يمكن إيجاد حل دائم بدون التزام النظام السوري.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. وفي ضوء الحالة الراهنة، أود أن أتناول أربع نقاط.

أولا، يجب أن نقف بحزم في الحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. منذ بعض الوقت، لا يزال الوضع الأمني في سورية متقلبا. وشنت تركيا غارات جوية ضد سورية وأعلنت أنها ستنفذ عمليات عسكرية برية ضدها. كما استمرت الضربات الجوية الإسرائيلية على سورية. وكل هذه الأعمال تشكل انتهاكا صارخا لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ويمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراع السوري وامتداده. وتعرب الصين عن بالغ قلقها في هذا الصدد. فالتدخل العسكري الأجنبي هو أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في الأزمة المعقدة والمستعصية والممتدة في سورية. وندعو تركيا وإسرائيل إلى الوقف الفوري للهجمات عبر الحدود، وتجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الحالة، والاعتماد على الحوار والتشاور وحدهما لحل المسائل ذات الصلة. كما يجب إنهاء الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في سورية.

ثانيا، يجب أن نكافح الإرهاب بموقف عدم التسامح مطلقا. فلا تزال الأنشطة الإرهابية منتشرة في سورية. ولا يزال تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام يعيثان فسادا. وقد أصدر فريق الرصد التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، العديد من التقارير التي تشير إلى أن حركة تركستان الشرقية الإسلامية، أو الحزب الإسلامي التركستاني اختصارا، تنشط أيضا في محافظة إدلب، حيث تقوم بالتجنيد وتمويل الإرهاب والنشاط الإرهابي.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للمجتمع الدولي. ويجب أن نعمل معا لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن في سورية، وبنفس القدر، قطع مصادر أسلحتها وأفرادها وتمويلها تماما، والكف عن التغاضي عن تلك القوات الإرهابية أو إيوائها أو استغلالها سياسيا. والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب سيساعد جميع الأطراف المعنية أيضا على بناء الثقة المتبادلة بشأن القضية السورية وتهيئة الظروف المؤاتية لإحراز تقدم في العملية السياسية.

ثالثا، يجب أن نواصل تعزيز عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون. ونؤيد استمرار انخراط المبعوث الخاص بيدرسن مع جميع الأطراف من أجل تذليل العراقيل حتى تتمكن اللجنة الدستورية من عقد اجتماعاتها، ومن خلال نهج "خطوة بخطوة"، تهيئة الظروف لعملية سياسية أوسع. وصيغة أستانا، منذ نشأتها، أدت دورا بناء في تنسيق الجهود الرامية إلى خفض تصعيد الصراع في سورية ووضع حد للأعمال العدائية. وأرسل اجتماع أستانا الذي اختتم مؤخرا إشارة هامة لدعم العملية السياسية في سورية. وترحب الصين بذلك التطور وتتطلع إلى أن تؤدي العملية دورا أكبر في التسوية الشاملة للمسألة السورية.

وترحب الصين أيضا بالبيان الصادر عن مؤتمر القمة الحادي والثلاثين لجامعة الدول العربية، الذي يعرب عن التأييد لاستئناف سورية مكانتها الصحيحة في العالم العربي وفي المجتمع الدولي، بما يفضي إلى بناء التآزر على المستوى الإقليمي نحو جهود السلام.

رابعا، يتعين تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بطريقة شاملة ومتوازنة. والطريقة العابرة للحدود هي ترتيب مؤقت يُعمل به في ظل ظروف خاصة. ولا بد من التعجيل بالانتقال إلى تقديم المعونة الإنسانية عبر الخطوط إلى المواطنين. ونلاحظ مع الأسف أنه في الشهر الماضي، لم تتم أي عملية تسليم جديدة عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية. وعلى أعضاء المجتمع الدولي تكريس نفس المستوى من الجهد لتعزيز عمليات التسليم عبر الخطوط كما يفعلون لتعزيز العمليات عبر الحدود، والسعي لتزويد جميع السكان في سورية بإمكانية الوصول إلى الموارد الإنسانية، دون تمييز.

ترحب الصين بالتحسن المستمر في تمويل مشاريع الإنعاش المبكر. فإذ نتكلم الآن تواجه سورية أزمات في الصحة العامة والموارد المائية وإمدادات الكهرباء. وينبغي أن تعطي الأمم المتحدة الأولوية لتنفيذ المشاريع في تلك المناطق لتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا للشعب السوري. لقد تسببت المتفجرات من مخلفات الحرب في خسائر فادحة في استمرارية الإنتاج الاقتصادي والحياة في سورية. وتتوقع الصين أن يدرج العمل في المجالات ذات الصلة في نطاق الإنعاش المبكر في أقرب وقت ممكن. تشكل جائحة الكوليرا المستمرة في سورية وانتشارها في البلدان المجاورة مصدر قلق عميق للصين. ونرحب بتمديد خطة

الأمم المتحدة للاستجابة للكوليرا وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم سورية في مكافحة الجائحة.

لقد أصدرت السيدة ألينا دوهان، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، مؤخرا تقريرا يذكر بوضوح أن الجزاءات الانفرادية وتنفيذها المفرط قد أديا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية السورية. وتدعو الصين مرة أخرى البلدان المعنية إلى الرفع الفوري لجميع الجزاءات الانفرادية التي لم يأذن بها مجلس الأمن.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما الواضحتين جدا اليوم. سأركز على الحالة السياسية في بياني، طالما أن زميلتي النرويجية التي تكلمت بالنيابة عن أيرلندا قد تناولت المسائل الإنسانية.

سأبدأ بتأكيد شعور أيرلندا بالقلق البالغ من استمرار الأعمال العدائية في سورية، لا سيما تصاعد الأعمال العدائية في شمال وشمال غرب البلد على نحو يبعث على القلق. تدين أيرلندا سلسلة الضربات التي شنتها القوات الموالية للحكومة في وقت سابق من هذا الشهر في إدلب وضواحيها، والتي أصابت عدة مناطق ومخيمات مدنية يقيم فيها المشردون داخليا. لقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص، بمن فيه أطفال وإصابة ٢٧ آخرين على الأقل. كما تواجه ٤٠٠ أسرة على الأقل التشريد الداخلي مرة أخرى، وهو أمر غير مقبول. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. إن جميع أطراف النزاع ملزمة بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية بموجب القانون الدولي. وبالتالي فإن الهجمات العشوائية غير قانونية ويجب وقفها، كما يجب التحقيق في تلك الانتهاكات دون إبطاء لأجل مساءلة مرتكبيها. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه سابقا.

ونشدد على إدانتنا لمقتل فتاتين صغيرتين في مخيم الهول في وقت سابق من هذا الشهر. إن في الهمجية والقسوة المطلقة التي يتعرض لها الضحايا تذكيرا واضحا لنا بالتحديات الكبيرة التي تواجهها حماية المدنيين في المخيم، وخاصة حماية النساء والأطفال. ويجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. ولا تزال أيرلندا تشعر بالقلق العميق إزاء محنة الأشخاص المحتجزين والمفقودين في سورية حيث تعاني عشرات الآلاف من الأسر من انتظار مؤلم دون معرفة مصير أحبائها، وهي صدمة ستعاني منها الأجيال القادمة من السوريين. لذلك تؤيد أيرلندا من حيث المبدأ، توصية الأمين العام بإنشاء هيئة دولية جديدة تهدف إلى تقديم الدعم للأسر التي هي في أمس الحاجة إلى إجابات عن أحبائها المفقودين.

أخيرا، نشكر المبعوث الخاص بيدرسن على جهوده المتواصلة في تدابير بناء الثقة تدريجيا. إن من المؤسف أن ترفض دمشق وحلفاؤها المشاركة البناءة في العملية علاوة على منع الدورة التاسعة للجنة الدستورية من مواصلة عملها في جنيف وفقا للاختصاصات المتفق عليها. وكما أكدنا في كانون الثاني/يناير، فإن وزراء خارجية أيرلندا والاتحاد الأوروبي يؤيدون تماما تدابير بناء الثقة، ونحن على استعداد لمساعدة السيد بيدرسن. ونكرر التأكيد على أن الحل السياسي وحده الذي سيحقق الاستقرار والأمن للشعب السوري. عليه، يجب أن تكون جميع الجهود شاملة تماما وأن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. ونرحب في ذلك الصدد بانعقاد المجلس الاستشاري للمرأة السورية مؤخرا ونشجع الجهود الرامية إلى تيسير استمرار مشاركة المرأة السورية في كفالة تحقيق السلام الدائم.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، أشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما القيمتين.

لقد أصبحت الأزمة السورية على امتداد السنوات الماضية أكثر تعقيداً وتشعباً، من قضايا تشمل اللاجئين والنازحين والتدخلات الأجنبية والإرهاب والانهيار الاقتصادي وغيرها. ومن ثم، جاء هذا العام ليضيف

المزيد من التطورات المقلقة خاصة على المستوى الجيوسياسي. ومع كل هذه القضايا الشائكة، نشدد على أهمية إيلاء الأولوية لاحتياجات الشعب السوري، إذ لا بد أن تسمو مصلحته فوق كافة الاعتبارات، بالأخص مع اقتراب تجديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية، والتي لا ينبغي تسييسها نظراً لطبيعتها الإنسانية.

وبالنسبة للملف السياسي، وفي سياق التطورات الأخيرة في سورية، نؤكد على ضرورة الالتزام بالحوار وبمبادئ حسن الجوار، والحاجة إلى خفض التصعيد في المنطقة بأكملها. كما نعيد التأكيد على موقفنا الرافض للتدخلات الأجنبية في الشأن السوري ونطالب بوقفها حفاظاً على سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها.

ومن المؤسف استمرار حالة الجمود في الملف السياسي، الأمر الذي يقتضي تكثيف الجهود الدبلوماسية على مختلف الأصعدة لدعم التوصل إلى حل سلمي، والذي يظل السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية. ولا بد في هذا الإطار من السعي للخروج من حالة الشلل التي أصابت اللجنة الدستورية خلال الأشهر السابقة عبر عقد اجتماعاتها مجدداً. ونقدّر هنا جهود المبعوث الخاص لسورية، ونؤكد أن هذه اللجنة تُعد المنصة الوحيد ة حالياً لإجراء حوار وطني بناء بين السوريين وبقيادة وملكية سورية، دون تدخلاتٍ خارجية وبتحييد عن التعقيدات الجيوسياسية، بهدف الدفع قدماً بالمسار الدستوري، ولا يجب أن يشمل هذا الأمور اللوجستية فحسب، بل يجب أن يتضمن إطاراً زمنيا ً واضحاً وخطة متفق عليها حول الخطوات المقبلة.

انتقالا إلى الأوضا ع الإنسانية، نؤكد على أهمية مشاريع الإنعاش المبكر التي تساهم في بنا ء المجتمعات السورية وترميم بنيتها التحتية، ومنها إيصال الكهرباء للعديد من السوريين والتي بدورها تتيح الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى، ويسعدنا هنا أن ١٥٨ مشروعاً من أصل ٣٧٤ من مشاريع الإنعاش المبكر التي شملتها خطة الاستجابة الإنسانية قد ساهمت في توفير الكهرباء للمنازل والمستشفيات والمدارس، فضلاً عن دعم بعضها لمصادر الطاقة المتجددة.

وفي ظل الانتشار المقلق للكوليرا في سورية، نعرب عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على جهودهم الحثيثة في الاستجابة على نحو عاجل لهذه المسألة، خاصة في الفترة الأخيرة ويشمل ذلك تمديد خطة الاستجابة للكوليرا لمدة ستة أشهر في ظل استمرار الاحتياجات الهائلة في سائر المحافظات السورية. وعلى نطاق أوسع، نشدد على أهمية إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق في سورية مع التقريب بين عدد القوافل التي تمر عبر الحدود وتلك التي تمر عبر الخطوط، ونرحب في هذا الصدد بإيصال المساعدات إلى منطقة رأس العين ومرور القافلة الثامنة إلى شمال غرب سورية والتي شملت عدداً أكبر من المساعدات الإنسانية مقارنةً بالقوافل السابقة.

تشهد المخيمات تزايداً في مستويات العنف، خاصة في مخيم الهول في شمال شرق سورية حيث وصلت حالات القتل إلى إثنين وأربعين حالة هذا العام وحده. ومنها مقتل فتاتين بصورة شنيعة في المخيم هذا الشهر، الأمر الذي يستوجب مضاعفة الجهود الدولية لضمان حماية الآلاف من النساء والأطفال المتواجدين في هذه المخيمات.

وختاماً، نؤكد على الحاجة الملحّة لإنهاء الأزمة السورية وتداعياتها الإنسانية التي تستمر في التفاقم، الأمر الذي يتطلب كسر الجمود الحالي في المسار السياسي، وبما يدعم الأمن والاستقرار في سورية وفي المنطقة.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا.

نشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما والمعلومات المستكملة التي قدماها عن الحالة السياسية والإنسانية. ونرحّب أيضاً بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

لا يزال الوضع في سورية دون تغيير على الرغم من مداولاتنا كل شهر. وهو يمثل اختباراً شديداً لتعددية الأطراف وقدرة الأمم المتحدة وميثاقها على الوفاء بوعدهما بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. لا يزال النزاع العنيف الذي لا هوادة فيه يلحق أضراراً بملايين الناس.

وقد أدى ذلك إلى معضلة هائلة تتعلق باللاجئين والتشريد الداخلي. ولا تزال الحالة الإنسانية المتدهورة وحالة الفقر لجميع السكان تبعث على القلق الشديد. إن استئناف العمليات العسكرية وتصاعد النشاط الحركي على الخطوط الأمامية، الذي يتسم بالضربات الجوية والبرية وكذلك بالهجمات الإرهابية، يدفع سورية إلى مستويات أعمق من عدم الاستقرار.

وندين استهداف المدنيين الأبرياء والبنى التحتية المدنية، ونذكر جميع الأطراف بأنها ملزمة بالتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني. كما يُذكّر الأعضاء الأفارقة الثلاثة أطراف النزاع بأن تصعيد العنف لن يؤدي إلا إلى تعريض جهود السلام للخطر وتقويضها وزيادة تثبيط الآمال في السلام للشعب السوري. لذلك ندعو جميع الأطراف، من الدول وغير الدول على حد سواء، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد واحترام جميع تفاهمات واتفاقات وقف إطلاق النار. وينبغي أن يضعوا في اعتبارهم أن الخيارات العسكرية لن تسفر عن حلول مستدامة ويجب أن يمتنعوا عن تهديد السلام والأمن الإقليميين، مع حماية سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

ونظراً لتصاعد العنف، أصبحت الحاجة إلى حل سياسي للنزاع أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. لذلك يجب على الأطراف في سورية الالتزام بالعملية السياسية، بما في ذلك من خلال التعاون في كسر الجمود الحالي في الهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. يتطلع الشعب السوري إليهم لتعبئة الإرادة السياسية اللازمة، والتركيز على الصالح العام للبلاد، وبذل جهد جماعي للبحث عن حلول مستدامة للتصدي للتحديات المتعددة، بما في ذلك تزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي.

ويبقى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو خريطة الطريق الأولى لتحقيق الحل السياسي المنشود الذي يأخذ في الاعتبار أوسع طيف من السوريين، بما في ذلك أصوات النساء والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تكون الزيارة المقبلة للمبعوث الخاص إلى دمشق مثمرة، لا في كسر الجمود الحالي فحسب بل أيضاً في تأمين الزخم الذي تمس الحاجة إليه في تنفيذ ذلك القرار الهام.

ومن شأن معالجة حالة المحتجزين، بما في ذلك عن طريق تيسير الإفراج عن الفئات الضعيفة المحتجزة، مثل المسنين والنساء والأطفال، وكذلك عن طريق توضيح وضع الأشخاص المفقودين، أن يكون تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة. ومن شأن إحراز تقدم في هذا المجال أن يُسهم أيضاً إسهاماً إيجابياً في النهج القائم على اتخاذ خطوات مقابل أخرى الذي يتبعه المبعوث الخاص لتهيئة بيئة مواتية للتقدم السياسي، وهو ما يجب أن يكون متفقاً مع القانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، فقد ابتُلي ملايين السوريين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون داخلياً، بارتفاع مستويات العنف، إلى جانب الركود الاقتصادي، مع تفاقم بيئة انعدام الأمن الغذائي وعدم وجود مورد موثوق به للمياه الآمنة وسوء التغذية، من بين تحديات أخرى. وقد دفع الوضع المزري بعض المحتاجين إلى اللجوء إلى آليات تكيف غير مقبولة، مثل الزواج المبكر والتجنيد في الجماعات المسلحة والإرهابية. ومن الواضح أنه يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لدعم العمل الإنساني من أجل الناس الذين يعانون في سورية.

ولا تزال آلية إيصال المعونة عبر الحدود وعمليات التسليم عبر الخطوط وسيلة حاسمة الأهمية للمساعدة الإنسانية ويجب أن تستمر لصالح الشعب. كما نشيد بالجهود المبذولة لتوسيع عمليات التسليم عبر الخطوط عبر شمال غرب سورية ونشجع على إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد. ومع اقتراب انتهاء الولاية الواردة في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، نحثّ جميع أعضاء المجلس على المشاركة البنّاءة بغية ضمان تجديد الآلية العابرة للحدود من أجل ضمان تقديم المساعدة المنقذة للحياة لملايين السوريين، لا سيما في أعقاب التفشي المقلق للكوليرا وقدوم أشهر الشتاء والاحتياجات المتزايدة التي تجلبها معها.

ولتخفيف العبء الإنساني الهائل في المخيمات، ندعو الدول إلى إعادة مواطنيها إلى بلدانهم، وخاصة النساء والأطفال، من المخيمات

الموجودة في سورية، مثل مخيم الهول الذي شهد إخلالاً شديداً بالأمن، بطريقة آمنة وكريمة وبما يتماشى مع معايير القانون الدولي الإنساني. وهناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات دولية متضافرة لمعالجة محنة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، ولا سيما الموجودين في لبنان، بالنظر إلى التحديات الحالية التي يواجهها ذلك البلد المضيف. كما أن من الضروري أن تتضمن المساعدات الدولية الإنسانية إلى سورية في المستقبل عنصراً من عناصر الدعم من أجل التعامل مع احتياجات السوريين الذين فروا من النزاع إلى البلدان المجاورة.

ويحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة أيضاً على دعم أنشطة برامج الإنعاش المبكر وسبل كسب العيش في إطار الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، وهو عنصر أساسي لمساعدة السوريين على العودة إلى حياتهم الطبيعية. وسلط الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي جرى مؤخراً الضوء على التقدم المحرز في مشاريع وبرامج الإنعاش المبكر وتنفيذها. ونرحّب بتلك الفرص ونحن مقتنعون تماماً بأنها ستخفف تدريجياً من العبء الإنساني إذا أعطيت لها الأولوية. ويتحتم دعم تلك البرامج دعماً كافياً بالمرونة الممنوحة للأموال غير المخصصة حتى تتمكن من تحقيق هدفها المنشود وكذلك بناء القدرة على الصمود ودعم سبل العيش.

وفي الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة مجدداً أن التقدم على المسار السياسي هو شريان حياة حاسم للشعب السوري. ونحثّ المجلس وكل عضو من أعضائه على أن يثبتوا من خلال العمل الموحد أن النظام المتعدد الأطراف يمكن أن يكون وسيطاً فعالاً للسلام والأمن العالميين. ويتضامن الأعضاء الأفارقة الثلاثة مع الشعب السوري في سعيه إلى السلام الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها، بدعم من المجتمع الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): تتكرر مناقشة مجلس الأمن للشأنين السياسي والإنساني ومواضيع أخرى في الجمهورية العربية السورية في جلسات تصل إلى أربع جلسات في كل شهر. ويبدو أن ذلك قد أصبح بالنسبة إلى ممثلي بعض الدول الأعضاء في المجلس مجرد إضاعة لوقت هذا المجلس وموارده، خاصة وأنهم ما زالوا يصرّون على تجاهل التعامل مع التحديات الأساسية التي تواجهها سورية، والمتمثلة بشكل خاص في الإرهاب والانتهاكات المستمرة التي تقع على السيادة السورية وتفاقم حجم المعاناة الكارثية للشعب السوري التي تسببت بها الإجراءات القسرية الأحادية الجانب.

قبل أسبوع، شنت قوات النظام التركي ومرتزقته من المنظمات الإرهابية سلسلة اعتداءات عسكرية على مناطق في شمال الجمهورية العربية السورية، ذهب ضحيتها عدد من المدنيين والعسكريين وتسببت بأضرار بالغة في عدد من المنشآت الخدمية والبنى التحتية في تلك المناطق في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. إن الجمهورية العربية السورية، إذ تدين بأشد العبارات الاعتداءات التركية، فإنها تؤكد على أن الذرائع التي يسوقها النظام التركي لتبرير هذه الاعتداءات باتت مكشوفة ولم تعد تخدع أحداً وخاصة في ظل استمراره بدعم التنظيمات الإرهابية ورعايته إلى اليوم لداعش وجبهة النصرة. وتطالب سورية مجلس الأمن بإلزام النظام التركي بإنهاء تواجده العسكري اللاشرعي على الأراضي السورية بشكل فوري. كما يتوجب على المجلس ألا يتجاهل استمرار التواجد غير الشرعي للقوات الأمريكية على الأراضي السورية ودعمها الميليشيات في شمال شرق سورية، والذي يمثل انتهاكاً آخر لميثاق الأمم المتحدة ولسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها. ويشدد بلدي على مطالبته بالانسحاب الأمريكي الفوري دون قيد أو شرط.

إن صمت مجلس الأمن عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري والممارسات الوحشية التي يقوم بها بحق شعبنا هناك والتي تتماهى مع الدور التخريبي الذي تقوم به الولايات المتحدة وتركيا على الأراضي السورية قد شجع إسرائيل على تصعيد اعتداءاتها بشكل أكبر على الأراضي السورية، تحت ذرائع واهية، بما في ذلك على المرافق المدنية مما يتسبب بسقوط الضحايا من المدنيين والعسكريين ويهدد بتصعيد خطير للأوضاع في المنطقة.

بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب في سورية، انتهجت الدولة السورية مسار التسويات المحلية والمصالحات الوطنية. وقد قامت بالعديد من الإجراءات المهمة بما في ذلك مراسيم العفو التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية، والتي كان آخرها المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٢٢، والذي جاء شاملاً من حيث نطاقه وطبيعة معالجته للجرائم الإرهابية وذلك سعياً من الدولة السورية لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها وتعزيز الوحدة الوطنية الأمر الذي أسهم في عودة الكثير من السوريين لممارسة حياتهم الطبيعية. والمستغرب أنه رغم كل ذلك ما زال هناك من يصر على تجاهل الإنجازات التي حققتها الدولة السورية في هذا الصدد. لقد تعاملت سورية أيضا بإيجابية مع المبادرات المتعلقة بحل الأزمة في سورية والمرتكزة على ملكية وقيادة سورية وبدون تدخل خارجي من أحد. وفي هذا الصدد، تشدد سورية على ضرورة أن يحافظ المبعوث الخاص على دوره كميسر وفقاً للولاية الممنوحة له.

فيما يتعلق بالارتقاء بالوضع الإنساني، تبذل الجمهورية العربية السورية كل الجهود الممكنة لضمان تقديم المساعدة لجميع السوريين دون تمييز ولتحسين ظروف حياتهم ولتوفير الخدمات الأساسية لهم وهي تتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية في سورية لضمان تحقيق ذلك. إن وفد بلدي يشدد على ضرورة دعم جهود الدولة السورية في هذا المجال ويدعو الدول الغربية إلى التوقف عن تسييس العمل الإنساني في سورية والالتزام بالمبادئ التوجيهية التي تحكمه والوفاء بتعهداتها بشأن توفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية، وبشكل خاص لدعم وتوسيع مشاريع التعافي المبكر المنصوص عليها في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، حيث بلغت نسبة التمويل حتى الآن أقل من ٤٢ بالمئة من حجم التمويل المطلوب علما بأننا على أبواب عام جديد.

لقد حصدت الألغام والمخلفات من الذخائر غير المتفجرة التي زرعتها التنظيمات الإرهابية مئات الأرواح من الأطفال والنساء والمزارعين، وهذا يستوجب إيلاء الاهتمام اللازم بالعمل الميداني لتطهير الأراضي السورية من هذه الألغام والذخائر وتوفير التمويل المطلوب له بما يسهم في عودة المهجرين واللاجئين إلى قراهم وبيوتهم وأراضيهم وممارسة حياتهم الطبيعية.

إن وفد بلدي يعرب عن استهجانه لرفض بعض الدول الغربية في المجلس دعوة السيدة ألينا دوهان، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، لحضور الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عقد في ٢١ من الشهر الجاري، ويعتبر ذلك محاولة من تلك الدول للتعتيم على توصيات واستنتاجات المقررة الخاصة وللتهرب من فضح نواياهم الحقيقية بما يعري زيف ادعاءاتهم حول التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري والتي تؤدي إلى موت الأبرياء في سورية وفي كل بلد يتم فرضها عليه.

وفي هذا الصدد، أشير إلى ما قالته المقررة الخاصة من أن هذه التدابير لا تتوافق مع القواعد القانونية الدولية، وإنما يتم فرضها لممارسة الضغوط على سورية، مما يزيد من معاناة الشعب السوري ويمنع أي جهود للتعافي المبكر ويتسبب أيضاً في نقص خطير في الأدوية والمعدات الطبية التخصصية، ولا سيما للأمراض المزمنة والنادرة ومحدودية الوصول إلى الغذاء والمياه والكهرباء والوقود ووسائل المواصلات والرعاية الصحية اللازمة، الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الصحة العامة والأمن الغذائي. ولهذا، فقد شددت المقررة الخاصة على وجوب رفع تلك التدابير فوراً.

لا يمكن الإحاطة بجميع أوجه المعاناة الإنسانية للشعب السوري من دون الإشارة إلى النهب الممنهج والمتواصل الذي تقوم به قوات الاحتلال الأمريكي للثروات السورية من نفط وقمح ومحاصيل زراعية أخرى، وما يقوم به أيضاً النظام التركي ومرتزقته من استخدام للمياه كسلاح حرب ضد المدنيين عبر قطع مياه محطة علوك عن مليون سوري في محافظة الحسكة ومحيطها والتلاعب بمستويات مياه نهر الفرات مما يفاقم حالات العطش والجوائح الصحية والمرضية الخطيرة، ولا سيما انتشار وباء الكوليرا. وتدين الجمهورية العربية السورية استمرار قيام بعض الدول الغربية بإرسال وفودها إلى شمال شرق سورية وتسللها

بطريقة غير قانونية، وآخرها قيام وفدين فرنسي وهولندي بذلك، وتؤكد سورية على أن هذه الممارسات تمثل انتهاكا للسيادة السورية ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في بلدي.

ختاما، يؤكد وفد الجمهورية العربية السورية على أن الاجتماعات التي يعقدها مجلس الأمن لمناقشة الوضع في سورية ستبقى دون أي جدوى ما لم يتم معالجة التحديات الأساسية التي تواجهها سورية، سواء تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب ووقف دعمه وتمويله أو بإنهاء التواجد العسكري الأمريكي والتركي غير الشرعي على الأراضي السورية أو وضع حد للاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية أو الرفع الفوري للإجراءات القسرية الأحادية والتي لا يمكن وصفها إلا بأنها لاإنسانية ولا أخلاقية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل ايرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

إن الوضع الإنساني في سورية مزري، وكان للصعوبات الاقتصادية المستمرة في البلد تأثير واسع النطاق. وقد أدى الارتفاع المخيف في حالات اشتباه الإصابة بالكوليرا المبلغ عنها في جميع أنحاء البلد إلى تفاقم الوضع الإنساني غير المستقر أصلا. ونشيد بجهود الأمم المتحدة ووكالاتها لتوفير الإغاثة الإنسانية للمحتاجين، فضلا عن تعاونها في تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

وقد أدت التدابير القسرية الانفرادية التي تواصل البلدان الغربية فرضها إلى تفاقم الحالة الإنسانية على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وهي تشكل، على وجه الخصوص، صعوبات كبيرة أمام مجالي الصحة العامة والأمن الغذائي. ويتأثر عمل الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية في سورية بهذه الأعمال غير القانونية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الدول المانحة مترددة في المساهمة بالتمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية، التي لم تتجاوز، وفقا لتقرير الأمم المتحدة، ٤٢ في المائة من إجمالي التمويل المطلوب.

ونؤيد إتمام العملية الثامنة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس. ومع ذلك، لا يزال عدم إحراز تقدم ملحوظ في إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس، فضلا عن التوزيع غير العادل والتمييزي لمشاريع التعافي المبكر، يشكّلان تحديا ويجب تحسين الأمر استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). ونشدد أيضا على أهمية آلية المساعدات الإنسانية العابرة للحدود. ونرى أنه خلال فترة التمديد اللاحقة، يجب معالجة أوجه القصور في الآلية وشواغل الجمهورية العربية السورية المشروعة المرتبطة بها.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، تؤيد إيران عقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية، لأن استمرار عمل اللجنة حاسم الأهمية للتوصل إلى حل سياسي. ويشكّل وقف الاحتلال والعودة لإيلاء الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية شرطين أساسيين لأي حل سياسي. وفي غضون ذلك، ستواصل صيغة أستانا جهودها الرامية إلى إنهاء الأزمة والتخفيف من معاناة الشعب السوري.

ودعما لهذه الجهود، وخلال الاجتماع الذي عُقد في أستانا يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، شدد كبار ممثلي الدول الضامنة لصيغة أستانا على الدور الحاسم للجنة الدستورية وأكدوا من جديد استعدادهم لدعم التفاعلات المستمرة بين أعضائها والمبعوث الخاص بصفته ميسرا، من أجل كفالة تحقيق الاستقرار على المدى الطويل وفعالية العمل في الدورات المقبلة للجنة. وأعربوا أيضا عن قلقهم الشديد إزاء الحالة الإنسانية، مشددين على الحاجة إلى إزالة العقبات وزيادة تقديم المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد بدون تمييز أو شروط مسبقة.

ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في شمال سورية إلا بالحفاظ على سيادة البلد وسلامته الإقليمية وكفالة كامل الاحترام لهمها. وندين مرة أخرى سرقة الموارد الطبيعية المملوكة للشعب السوري، لا سيما المنتجات النفطية، في المناطق التي تحتلها القوات الأجنبية. يشكّل هذا

العمل الإجرامي انتهاكا واضحا لسيادة سورية الإقليمية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يدين بقوة الاعتداءات المستمرة والهجمات الإرهابية التي يشنها النظام الإسرائيلي على سورية. وتشكّل انتهاكات النظام الإسرائيلي المتكررة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، فضلا عن استهدافه الممنهج والمتعمد للمدنيين والهياكل الأساسية المدنية، لا سيما الهجمات على المطارات التجارية والشحنات الإنسانية، خرقا صريحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. ونقر بأن الميثاق والقانون الدولي يمنحان الجمهورية العربية السورية حقا مشروعا في الدفاع عن النفس.

ونؤيد موقف سورية في المنطقة وتحسن علاقاتها الثنائية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم قدرة الحكومة السورية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري. فإيجاد سورية آمنة ومستقرة ومزدهرة يصب في مصلحة الشعب السوري، بل والمنطقة والمجتمع الدولي. ويمكنه أيضا أن ييسر العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى أماكنهم الأصلية في سورية مع احترام حقهم في العودة. وتواصل إيران دعمها لشعب سورية وحكومتها في جهودهما لاستعادة وحدة بلدهم وسلامة أراضيه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما.

لأكثر من عقد من الزمان – ١١ عاما – شكّل النزاع في سورية أرضا خصبة لواحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية على مستوى العالم. وتتخذ تركيا جميع التدابير اللازمة لتيسير إيصال مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود والقوافل العابرة لخطوط التماس. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، كانت هناك عمليات إيصال منتظمة للمساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية، كما تصل المساعدات الإنسانية عبر الحدود من خلال معبر باب الهوى الحدودي الوحيد، إلى ملايين السوريين كل شهر في شمال غرب البلد. ومن بينهم ٢,٨ مليون نازح داخليا في المنطقة؛ ومن المؤسف أن معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن.

وأسفرت الهجمات التي وقعت في وقت سابق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والتي استهدفت ثلاثة مخيمات مختلفة للنازحين داخليا في إدلب، عن مقتل ٩ مدنيين وإصابة ٧٠ آخرين. ويساورنا القلق لأن الملاجئ المعززة التي شيدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والتي تقع في نفس المنطقة قد لحقت بها أيضا أضرار جسيمة. وكان لهذه الهجمات أثر سلبي آخر على الحالة الإنسانية المتردية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التقيد بالمذكرات القائمة ووقف الهجمات على المدنيين بشكل نهائي. فالسوريون ليسوا ولن يكونوا أبدا هدفا.

ومن الأهمية بمكان أن تستفيد جميع المناطق في سورية بشكل عادل من جهود التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود. وينبغي تنفيذ هذه المشاريع في جميع أنحاء البلد استنادا إلى تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات. وفي هذا السياق، نتوقع إدماج الاحتياجات التي أبلغت عنها الحكومة السورية المؤقتة على النحو الواجب في خطط الأمم المتحدة للتعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود. لقد دأبت الحكومة السورية المؤقتة على المطالبة منذ فترة طويلة بأن تستفيد منطقتا رأس العين وتل أبيض أيضا من المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. وبعد ثلاث سنوات من النداءات المستمرة، مدت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية هاتين المنطقتين أخيرا بأدوية لداء الليشمانيات والكوليرا عن طريق تقديم المساعدات عبر خطوط التماس في تشرين الأول/أكتوبر. ومن الأهمية بمكان ألا يقتصر ذلك على تقديم المساعدات لمرة واحدة، بل أن يستمر وفقا للاحتياجات الإنسانية في هاتين المنطقتين.

ومن الأهمية بمكان أيضا معالجة مشكلتي الكهرباء والمياه في شمال سورية بطريقة كلية وشاملة ودائمة، بما في ذلك من خلال معالجة

مسألة نقص المياه في الباب ومسألة نقص الكهرباء في منطقتي رأس العين وتل أبيض. ومن الجدير بالذكر أن تفشي الكوليرا قد زاد الحاجة إلى توفير المياه والكهرباء في هذه المناطق إلى مستويات جديدة.

وتفصلنا الآن بضعة أسابيع عن موعد تجديد عملية الأمم المتحدة لتقديم المساعدات عبر الحدود. وأود أن أكون واضحا: إن تقديم المساعدات عبر الحدود واجب أخلاقي وإنساني. وهي ليست مسألة سياسية؛ فالأمر يتعلق بإرسال المواد الغذائية والبطانيات والحفاضات ومنتجات النظافة الصحية الشخصية والأدوية واللقاحات إلى الأشخاص الذين يعتمدون عليها للبقاء على قيد الحياة. ليست مسؤولية مجلس الأمن أن يقرر من يمكنه تلقي المساعدات الإنسانية في سورية ومن لا يمكنه ذلك. بل تقع على عاتق المجلس مسؤولية دعم هذه العملية الإنسانية الدقيقة للأمم المتحدة التي تخضع لتمحيص شديد بغية إنقاذ الأرواح. ونجدد دعوتنا إلى جميع الأعضاء بأن يسترشدوا بالاعتبارات الإنسانية وحدها. ولا يسعنا أن نسيس هذه المسألة. فمن شأن القيام بذلك أن يحكم على المدنيين بالموت.

وتركيا ملتزمة بإنهاء النزاع السوري من خلال عملية سياسية مجدية ومستدامة تيسرها الأمم المتحدة، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونأمل أن تُعقد الجولة التاسعة من اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، تحت رعاية الأمم المتحدة وباستضافتها. وندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

لقد أظهرت المعارضة السورية موقفا بنّاء منذ بداية العملية. يجب على النظام أن يتخلى عن تعنته وأن يشارك بدلا من ذلك بنشاط في العملية السياسية.

إن المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، التي تحتمي بشمال سورية، تشكل تهديدا كبيرا للأمن القومي في بلدي. لقد استهدفت حدودنا مرارا في السنوات الثلاث الماضية. إن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وفرعه، ما تُسمى قوات سورية الديمقراطية، تعلن الآن جهارا مسؤوليتها عن هجماتها ضد تركيا، وتعلنها بجرأة على حساباتها الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. إن الهجوم الإرهابي الذي وقع في منطقة تقسيم في قلب إسطنبول، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر عن مقتل ستة أشخاص، من بينهم أطفال، وجرح أكثر من ٨٠ مدنيا. وفي الأسبوع الماضي ارتكب حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب مزيدا من الهجمات في كركاميس، وهي منطقة حدودية في غازي عنتاب، بعد أن دعا قادة العصابات إلى "الانتقام" من تركيا، مستهدفين مناطق مدنية، بما في ذلك ثلاث مدارس. ومرة أخرى، لقي أشخاص أبرياء حتفهم، بمن فيهم معلمة عمرها ٢٢ عاما وصبي عمره ٥ سنوات. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ولا يمكننا التسامح مع ذلك، تماما كما لا يمكن لأي عضو في المجلس التسامح معه.

إن الالتزامات الناشئة عن اتفاقات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، التي أبرمناها مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لم تُنفذ بالكامل حتى الآن. ويؤدي ذلك إلى زيادة التهديد الإرهابي على حدودنا. لا يمكن لأي دولة عضو أن تتسامح مع الهجمات المتعمدة ضد شعبها أو أراضيها، ولا ينبغي لها أن تتسامح معها. سنواصل تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب لحماية شعبنا وضمان أمن حدودنا، وذلك في إطار ممارستنا لحقنا الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب.

إن البيانات التي تعرب عن القلق من أن عملياتنا لمكافحة الإرهاب ضد حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب قد تؤثر سلبا على الحرب ضد داعش لا يمكن أن تكون أبعد عن الواقع من ذلك. فالحقيقة هي أن تنظيم داعش لا يزال قبل كل شيء خطرا على البلدان المجاورة بسبب المخالفات والاستراتيجيات غير الحكيمة لأولئك الذين يدلون بهذه الأنواع من البيانات. وقد حذرنا في مناسبات لا حصر لها من خطأ التعاقد من الباطن في القتال ضد داعش مع منظمة إرهابية أخرى، وهي ما تُسمى قوات سورية الديمقراطية، والتي في الواقع ليست سوى حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب نفسها. فبوسع المرء أن يغير اسم تلك المنظمة الإرهابية عدة مرات كما

يريد، ولكن لا يوجد تغيير في نواياها. ويمكن للمرء حتى أن يسخر من الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، فيعيد تسميتها بأنها "ديمقراطية". وهذه إهانة للديمقراطية. لكن لا يمكن للمرء أن يغير حقيقة أنها منظمة إرهابية، تلطخت يداها بدماء المدنيين الأتراك والسوريين.

ومما يزيد الطين بلة في هذا الصدد هو أننا سمعنا اليوم إشارة إلى ما تُسمى قوات سورية الديمقراطية تزعم أنها تتنصل من الهجوم الإرهابي في إسطنبول. إن الإشارة إلى بيان منظمة إرهابية في مجلس الأمن أمر غير مقبول على الإطلاق، وهو إهانة لاستخباراتنا. إن هدف حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وما تُسمى قوات سورية الديمقراطية ليس القضاء على تهديد داعش في سورية، بل الحفاظ على الدعم الذي تتلقاه من بعض أعضاء المجتمع الدولي من خلال إبقاء داعش على جدول الأعمال. لا يمكن تنفيذ المعركة الحقيقية ضد داعش إلا مع جهات فاعلة شرعية.

وينبغي لأولئك الذين يقترحون أن نتجنب التصعيد وعدم الاستقرار في المنطقة أن يراجعوا مواقفهم وأن يظهروا تضامنا حقيقيا معنا في مكافحة الإرهاب، والذي هو في حد ذاته مصدر رئيسي للتصعيد وعدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية. لن تتوقف تركيا أبدا عن السعي إلى ما هو صحيح وعادل من أجل تحقيق السلم والأمن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة للبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري، فلن أمنحه شرف الرد عليه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.